

البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية إشكالية الموقع والدور

وجيه كوثراني(*)

أولاً - الباحث العربي في الإنسانيات ومجتمعه

يشير ريموند أرون R. Aron في العام 1967، في كتابه مراحل الفكر الاجتماعي *Les étapes de la pensée sociologique*، وبعد أن يستعرض مدارس هذا الفكر وتوزعها في العالم، إلى طبيعية العلاقة القائمة بين الباحثين ومجتمعاتهم كما يلي:

يلاحظ أنّ «علماء الاجتماع السوفييت (سابقاً) راضون عن مجتمعهم أكثر مما هم راضون على علمهم، وأنّ علماء الاجتماع الأميركيين راضون على علمهم أكثر مما هم راضون على مجتمعهم. وفي بلدان أوروبا، كما في بلدان العالم الثالث، نلاحظ التأثيرين: الأيديولوجي والثوري (الماركسي) من جهة، والتجريبي والإصلاحي (الأميركي) من جهة أخرى، حاضرين معاً، ويتوقف مدى قوة كل تأثير تبعاً للظروف»⁽¹⁾.

ويعلق باحث عربي عالٍ في أطروحته موضوع «الأكاديميون العرب والسلطة» على هذا الوصف: «وإذا أراد المرء أن يصيغ على هذا المنوال في وصف العلماء العرب، فيمكن القول عنهم أنهم غير راضين لا عن علمهم ولا عن مجتمعهم»⁽²⁾.

ولعلّ الباحث العربي يود أن يبرز هنا معاناة لوضعيتين:

- أولاً: عدم جدوى الدراسات الاجتماعية والإنسانية العربية التي تقف عند حدود الوصف وافتعال «الحيدة» التي تحجم عن الدخول في مجال التحليل أو النقد والالتزام، وتمتنع عن أن تقتحم هذه «المغامرة»، الأمر الذي يخلق نوعاً من مرارة لديه نتيجة

(*) استاذ في كلية الآداب - الجامعة اللبنانية - الفرع الأول.

(1) Raymond Aron: *Les étapes de la pensée sociologique*, Gallimard 1967, p. 12 - 31.

(2) محمد صبور: *المعرفة والسلطة في المجتمع العربي*، الأكاديميون العرب والسلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 177.

الشعور بالهامشية وغياب الدور.

- ثانياً: ملاحظة حركة التدهور والتراجع التي تسير فيها المجتمعات العربية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول فكرة «التقدم» والتطور» في حركة التاريخ والمجتمع، ومدى «رجاحة» أو «صحة» ما يسمى «قوانين تاريخية» و«اجتماعية» و«موضوعية» وهو أمر يمكن أن يضيف أيضاً إلى معاناة «غياب الدور» أو تغيبه، معاناة القلق الدائم للبحث عن الطريقة الفاعلة والمناسبة في الإنجاز والمعالجة، وحل الإشكال المتداخل بين الذاتية والموضوعية، وصولاً إلى موقف أو رأي.

ويعبر عن هذه المرارة أحد علماء الاجتماع العرب في قوله: «إنه إدعاء كاذب ومضلل أن يقول المرء عن المجتمع العربي أنه يتطور. فهناك حالة ركود تام... والعلم فقد مصداقيته لأنه حبيس سياق غير علمي، وأكثر الدراسات الاجتماعية ليس فيها سوى تحليلات ودراسات وصفية حذرة وغير دقيقة أو ناقدة، فعلماء الاجتماع العرب يملكون بتجربة مريرة من العجز والضعف»⁽³⁾.

لكن هذا العجز، المشار إليه، ليس عجزاً ذاتياً مرتبطاً بمدى قدرة الباحث العربي، بقدر ما هو تعبير عن حالة اجتماعية وثقافية وسياسية محكومة بجملة من العوامل المعقدة في الوضع العربي⁽⁴⁾.

فإذا كانت العلوم الاجتماعية قد واكبت التحولات التاريخية في الغرب واستجابت لظواهر التشكل الاجتماعي والاقتصادي، كتكون الطبقات وانتظام المصالح في أحزاب واتجاهات الرأي العام في تيارات أفكار، فإنها في البلاد العربية نمت نسبياً على هامش التحولات التي أصابت المجتمعات العربية، وفي إطار من العملية التربوية والتعليمية شبه المعزولة في المدرسة والجامعة. وإذا كان من الممكن أو من السهل رؤية العلاقة بين مؤسسي النظريات الاجتماعية الكبرى من جهة وخصائص مراحلهم ومجتمعاتهم (كأن تربط مثلاً ما بين النهوض العلمي والصناعي من جهة ووضعانية (Positivisme) أوجست كونت من جهة أخرى، بين التشكل الطبقي والمادية التاريخية لدى ماركس، وبين الثورة الثقافية الطلابية في أوروبا من جهة والوعي الاجتماعي لازمة الحداثة (ماركوز، تورين) من جهة أخرى، فإنه من الصعب أن نرى علاقة واضحة بين البحث الاجتماعي العربي وبين سمات المراحل الاجتماعية التي مرّ بها العرب خلال المئة سنة الأخيرة. ونشك في أن يكون سبب هذا الانقطاع في العلاقة عجز باحث أو باحثين أفراد أو تصور مركز أو مراكز للدراسات. لا شك أن أزمة متعددة الأبعاد يحتل فيها الباحث والمؤسسة، والمجتمع في إطار دولة تشكلت حديثاً، مواقع متداخلة ومتشابكة. وليس

(3) محمد صبور: المرجع نفسه، ص 177.

(4) لمزيد من الإطلاع على تجارب الباحثين العرب، راجع: نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، بقلم مجموعة من الباحثين الاجتماعيين العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.

من العدل أن نركز المسؤولية على بُعد واحد من أبعاد هذه المواقع.

لنتذكر قبل الدخول في توزيع عوامل المسؤولية في البلاد العربية وفي غيرها من البلدان الآسيوية والإفريقية، أنَّ تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية في الغرب، ترافق مع جملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، نذكر منها: الثورة الصناعية، توسع الراسماليات في العالم غير الصناعي (حركة الاستعمار القديم والحديث) احتدام الصراع الطبقي والنضالات العمالية والاجتماعية، أزمة الحداثة والوعي الاجتماعي الإنساني والبيئي مؤخراً... إلخ.

إنَّ تلك التحولات العميقة في التاريخ، كانت تتوافق أيضاً مع تحولات في نماذج المعرفة والنظريات العلمية ومناهج البحث والنظر، وكانت التحولات بدورها تؤدي إلى «ثورات علمية» حسب تعبير توماس كون، وانقطاعات معرفية، ونقد للقديم وتجاوز له، على أنَّ «الثورة العلمية» والقطيعة المعرفية لا تعنيان رفضاً أو نفياً أو تناقضاً داخل مسيرة العلوم الإنسانية ومناهجها، بل عنت في الممارسة العلمية استيعاباً ونقداً ومحاولة تجاوز لما هو قائم في طريقة النظر إلى الأشياء والكون والمجتمع والبشر والتاريخ والدعوة إلى الجديد⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار من الصراع الفكري بين المناهج والمدارس، يمكن أن نقرأ المشهد الثقافي - العلمي لبعض مدارس التاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة في بلد أوروبي كفرنسا مثلاً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فتستوقفنا حركة الجدل الفكري مثلاً في كتابات ريموند آرون R. Aron في نقده «للموضوعية الماركسية»، وفي كتابات المؤرخ الفرنسي Philippe Ariès الأولى في نقده وتجاوزه للتاريخانية المحافظة Historicismisme conservateur وللتاريخانية الثورية. وفي كتابات أعلام مدرسة Annales من Braudel إلى Le Goff إلى Veyne إلى Duby، والداعية إلى حقول جديدة ومقاربات جديدة في علم التاريخ، «تحفر» في علاقات التبادل بين البشر و«قعر» الحضارات وحركة السكان والجماعات، وسمات العقلية والذهنيات والتحولات التي تمر بها. كذلك أيضاً في كتابات فوكو المتعددة المناهج وكتابات Bourdieu وdevereux وtouraine في الانتروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس...

ولا بدّ هنا من الملاحظة في هذا المشهد العلمي - الثقافي أنَّ المؤسسة العلمية (الجامعة ومراكز الدراسات) تستوعب وتحتوي هذا التنوع الهائل من المناهج والمدارس وتيارات الأفكار. وقد يكون السبب الرئيسي في هذا الاستيعاب والاحتواء، أن

(5) ثمة دراسات وكتب عديدة ظهرت في السنوات العشر الأخيرة تحمل موقفاً إبستمولوجياً و(تطبيقياً) يطرح مسألة «براديفم العلم» والثورات والانقطاعات المعرفية، تأسيساً على ما قدمه باشلار ثم كانجيلام وبوبر وتوماس كون.

راجع كتاب: منى فياض: العلم في نقد العلم، دار المنتخب، بيروت 1995 حيث قدمت الباحثة قراءة لكتب حديثة حملت وجهة نظر نقدية لمناهج وحقول في العلوم الطبيعية والطبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

مجتمعات أوروبا الغربية قد رست، بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من حدوث بعض الهزات على أنظمة سياسية ديموقراطية، و«سلم اجتماعي»، يركزان بشكل أساسي على مسألة «التغيير السلمي» سواء على مستوى تداول السلطة (الانتخابات البرلمانية)، أو على مستوى الصراع الاجتماعي والفكري والثقافي والسياسي (حرية التعبير والنشر والتنظيم.. أي على مستوى دينامية «المجتمع المدني».

وفي هذا الإطار من السلم الاجتماعي والسياسي والمدني والثقافي إذا جاز التعبير، تتعايش المدارس والمناهج والنظريات، في العلوم الإنسانية والاجتماعية في حركة جدل وصراع وتنافس. ومن الطبيعي أن تتعدد في هذا الإطار أيضاً وظائف هذه العلوم في المجتمع والدولة والمجال الثقافي العام وأدوارها السياسية واتجاهها، وأن نرى في هذا المشهد، «عالمًا» يدافع عن النظام العام أو يبرر برامج السلطات ومشاريعها، أو يقترح خطاباً علمياً إصلاحياً، أو «عالمًا» ينتقد الوضع القائم وخلفياته النظرية والمنهجية، انتقاداً جذرياً أو يفكك خطابه التاريخي، كما يفعل «فوكو» مثلاً في موضوع تاريخ السجن أو تاريخ العيادة... إلخ.

على أن هذا التعايش أو التعدد، لا ينبغي أن ننظر إليه على أنه صورة «ساكنة» و«مثالية» ونموذجية. ذلك أنه ليس خلوًا من التوترات والتفاوتات والمظالم، وهضم الحقوق وبخس الكفاءات، وتقريب البعض وإبعاد البعض الآخر، أو تعظيم من لا يستحق، أو إغفال من يستحق. ذلك أن تاريخ العلاقة بين السلطة السياسية من جهة والعلم والثقافة من جهة أخرى، كان تاريخاً إشكالياً، إنه تاريخ مشكلة في كل الحضارات.

غير أن هذا المشهد العلمي - الغربي يظل حاملاً، بمقارنته مع المشهد العربي، عنصراً مرجعياً، لكونه قد استقر على إطار مؤسسي ونموذج سلمي لصراع الأفكار والنظريات قادر على التفاعل المتبادل، وعلى توليد الجديد، ارتكازاً إلى نقد القديم. فكيف ننظر إلى المشهد الثقافي - العلمي العربي؟

يمكن أن نرى هذا المشهد من زوايا ثلاث أو من خلال أبعاد ثلاثة:

1 - من خلال التساؤل عن قيمة البحث في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، داخل العلاقات الاجتماعية وعلاقات التبادل في المجتمعات العربية، أي من خلال ما يدعوه Bourdieu، موقع «الرأسمال الرمزي».

2 - من خلال التساؤل عن طبيعة العلاقة بين «سلطة المعرفة» المفترضة في «خطاب» البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات العلمية، من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات. فكيف تجري العلاقة أو «اللاعلاقة» بين هذه المستويات؟ أو بتعبير آخر، كيف «يُصنع القرار» في البلاد العربية؟

وهل ثمة من دور للبحث وللباحثين ولمراكز الدراسات في صناعة القرار؟

3 - من خلال التساؤل عن موقع الإنسان الباحث في خضم هذه العلاقات والمستويات: نتساءل عن هذا «الإنسان الباحث» كمنتج ومستهلك، ومواطن ذي حاجات مادية، بل أيضاً، ذي حاجات نفسية ومعنوية، وثقافية من أهمها توفير المرجع والمعلومة، وإعادة التجديد والتأهيل المستمرين، كما أنّ من أهمها توفير شروط العيش الكريم وتوفير «الحريات الأكاديمية» التي تسمح بالبحث الحر والاستنتاج المستقل، والنقد البناء، فأين هو موقع الباحث من هذا كله؟

لا تستطيع هذه الورقة أن تجيب إجابة وافية عن هذه الأسئلة، كما أنها لا تستطيع أن تفصل بين أبعادها بإجابات قاطعة، ولكن قد يكون بالقدر أن نبدي فرضيات أو وجهة نظر.

وجواباً على تلك التساؤلات، يمكن القول: إن البحث كعملية إنتاج للمعرفة هو «رأس مال رمزي» فعلاً. لكن في ظل العلاقة الاجتماعية العربية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، تنقلص قيمة هذا الرأسمال إلى الحد الأدنى. فالمواقع السياسية والاجتماعية والاقتصادية النافذة حكومية كانت أو أهلية أو مدنية، قلما تحتاج إلى نوع من المعرفة التي يقدمها «خطاب المعرفة» في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكما يمارسها أغلب الباحثين العرب في جامعاتهم أو مراكز دراساتهم، أو فرادى. ويمكن أن نورد لهذه الحالة، الأسباب التالية:

- أولاً: إن ممارسة السلطة وصناعة القرار المرتبط بها، يركزان بشكل أساسي في المجتمعات العربية إلى نوع من «الخبرة الذاتية» تتكون من خلال استيعاب أوليات الثقافة التقليدية ومعاييرها وقيمها، ومعرفة أنماط السلوك الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد والجماعات. وغالباً ما ترتكز تلك الثقافة والسلوكيات إلى بنى وأعراف أهلية تاريخية: القبائل، العائلات، علاقات الولاء الشخصي والجماعي. وغالباً ما يكون «السياسي العربي» أو صاحب «مشروع السلطة» المساعد من تلك الأوساط الاجتماعية والثقافية، فقد اختبر هذه الثقافة الأهلية واستوعب مصطلحاتها ورموزها ومفرداتها وعاش علاقاتها وأتقن بالتالي عملية توظيفها في «المشروع السياسي» أو في ما نسميه «صناعة القرار». وهو في هذا قلماً يحتاج إلى «عالم نفس» أو «مؤرخ» أو «عالم سياسة».

- ثانياً: لأن صناعة القرار ورسم السياسات، من قبل أهل السلطة، لا تجري وفقاً لتداول واسع ومنفتح في الأفكار والاقتراحات والتبريرات والحيثيات، إنها غالباً ما تتسم بالفردية، أو في أحسن حال، ترتكز إلى «استشارات محدودة لمستشارين مقربين». وهنا لا بدّ من التمييز بين «اتخاذ القرار» الذي لا بدّ من أن يكون فردياً، حتى في البلدان الديمقراطية العريقة، وبين طريقة صناعة القرار ورسم السياسات العامة، وهي مهمات تفترض الدرس والنقاش والحوار وتداول الأفكار على أوسع نطاق وخصوصاً في إطار

مراكز الدراسات والجامعات. فإذا أضفنا إلى هذا الطابع الفردي أو الاستشاري المحدود، لصناعة القرار ورسم السياسات، الهامش المحدود من حرية الاختيار المتاح للسلطات المحلية في العالم الثالث (عالم الجنوب اليوم) بسبب انتظام أغلبية السياسات المحلية، اقتصادية كانت أم إستراتيجية أم أمنية، في إطار من القطبية العالمية الأحادية ومركزية النظام العالمي الجديد، أدركنا أن ما نسميه «سلطة المعرفة»، أو «الرأسمال الرمزي» محدودان جداً وضعيفان جداً في المجتمعات العربية، على مستوى الدور والتأثير وبالتالي على مستوى القيمة⁽⁶⁾.

- ثالثاً: لأن كثيراً من مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية ونظرياتها تدرس بدون تكيف لها مع الأوضاع المحلية وتمارس في كثير من الأحيان على مستوى البحث، من قبيل «التمارين المدرسية» التي لا علاقة لها بمشاكل المجتمع وقضاياها وخصوصياته. فتبقى برامج الجامعات وكثير من الدراسات الميدانية المرتبطة بها هامشية بالنسبة لحركة تداول الأفكار في المجتمع، وبعيدة أيضاً عن أقنية الوصول إلى مواقع صناعة القرار، أو غير مفيدة له في جميع الأحوال. أما إذا خرج بعض هذه الدراسات عن هذا المنطق، عبر قلة من الكُتّاب أو الباحثين «المبدعين» أو الرياديين، فإنَّ الطابع النقدي الذي قد تحمله تلك الدراسات يؤدي إلى أن تواجه الدراسة أحد مصيرين، (وذلك تبعاً لمعايير أهل كل دولة أو سلطة أو رقابة والضبط الأيديولوجي للمجتمع):

- إما أن تبقى الدراسة هامشية بالنسبة للقراء العرب الذين يتناقصون عدداً على كل حال بالنسبة للتزايد السكاني من جهة وإتساع حجم الأمية من جهة أخرى، وتلاشي القوة الشرائية للأجور المنخفضة أصلاً في قطاع المثقفين والأكاديميين العرب...

- وإما أن يخضع الكتاب أو المخطوطة أو المجلة للرقابة فتمنع من الصدور أو الدخول.

ثانياً - الباحث والمؤسسة البحثية والأكاديمية

تلك هي صورة عامة لوضعية البحث والباحثين بشكل عام في البلاد العربية، تبرز فيها معالم صورة قاتمة إلى حد ما، لدور البحث ووظيفته في المجتمع والدولة العربيين. على أننا، إذا أمعنا النظر في هذه الوضعية ونظرنا إليها من زاوية بدايات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، منذ أقل من خمسة عقود من جهة، ومن زاوية الجهود الفردية التي يبذلها باحثون أفراد أو مراكز دراسات قليلة وجادة في بعض الأقطار العربية نستطيع

(6) قارن معالجة لموضوع: كيف يصنع القرار العربي وحيثياته وظروفه من وجهات نظر مختلفة: كيف يصنع القرار في الوطن العربي، أبحاث ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985. قارن أيضاً: أنطوان زحلان: العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1979، ط2، 1990، ص 241.

أن نتلمس بدايات واعدة بمستقبل أفضل، شرط أن تتحقق شروط مادية وذهنية وسياسية مساعدة ومشجعة.

وعلى كل حال تحتاج الفرضية إلى مسح ميداني واسع لمراكز الدراسات في البلاد العربية ومراجعة لإنتاجها ودراسة لطبيعة عملها وتحليل للعناصر العائقة لهذا العمل والعناصر المشجعة له في آن معاً. وفي حدود علمي أنّ هذه الدراسة التي تتطلب فريق عمل يتوزع مهماته على مستوى الاقطار العربية لم تنجز بعد.

وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة (الاسكوا) قد أعدت دليلاً، صدر في العام 1986، لـ «مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب» في الدول العربية الأعضاء.

ولقد قامت، كما تقول مقدمة الدليل، 271 منظمة وطنية في البلدان الأعضاء في الاسكوا بتوفير البيانات الواردة في الدليل، بالإضافة إلى 50 منظمة إقليمية، وتتوزع هذه المؤسسات على اختصاصات عديدة، جامعات، معاهد فنية زراعية وصناعية وتقنية وسكانية واقتصادية... ويفرد الدليل باباً خاصاً لما يسميه العلوم الثقافية والاجتماعية والإنسانية (وهو الموضوع الذي يهم الندوة) وتحت هذا العنوان يقدم 35 مؤسسة بحثية، قدمت أجوبة على الاستمارة المرسلة، من بين هذه المؤسسات الخمس والثلاثين، أربع عشرة مؤسسة تعمل في لبنان، سبع في مصر، خمس في العراق، والباقي (أي تسع) بين الأردن والإمارات والكويت والسعودية واليمن.

والواقع أن هذا الدليل، لا يعطي فكرة واضحة عما هو موجود فعلاً. فهو قد مضى عليه بعض الوقت، ومن جهة ثانية، اعتمد بشكل أساسي على ملء الاستمارات وتلقي بيانات. وفي هذا الجانب يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

■ غياب مؤسسات لم يسجلها الدليل.

■ ظهور مؤسسات جديدة بعد العام 1986، وتوقف بعضها الآخر.

■ اعتماد البيانات على التصاريح، في كثير من الأحيان، يكون التصريح إسمياً بوجود رخصة مؤسسة ولكنها لا تعمل، أو تعمل في إطار دار نشر. ويكثر هذا النوع من المؤسسات في لبنان على وجه خاص، نظراً لمرونة قانون النشر والمطبوعات في نظامه الديموقراطي المنفتح.

في كل الأحوال، ليس الهدف هنا تقديم مسح واف لمراكز الدراسات العاملة في لبنان، والمنتجة على مستوى الإصدارات والنشر، وتحضير المشاريع البحثية.

نعرف أن في لبنان نوعاً من التعدد الديني (الطوائفي) كان في أساس تشكل نظامه السياسي القائم على التوازن الطائفي، وعلى نمط من الديموقراطية التوافقية، وعلى نظام اقتصادي حرّ، جعل منه ساحة عربية ومنبراً وهياً له انفتاحاً على العالم اقتصادياً

وثقافياً وإعلامياً، وخاصة على الثقافة الغربية بشتى ألوانها ومرجعياتها النظرية من ليبرالية وقومية واشتراكية وماركسية وعبر لغتيها الأساسيتين: الإنكليزية ممثلة برمز الجامعة الأميركية في بيروت، والفرنسية ممثلة تاريخياً، برمز جامعة القديس يوسف (St. Joseph) فضلاً عن الترجمات الدائمة في بيروت. وتشترك في توزيع هذه الثقافة اليوم النخب الإسلامية والمسيحية على حدّ سواء، مع اختلاف بالطبع في درجة الانخراط وتفاوت زمنه التاريخي وأصوله وطريقة استيعاب وتمثل مدارس ونظريات غربية بعينها ودون غيرها. على أن هذا الانفتاح يتعايش وأحياناً يغذي مجتمعاً تقليدياً لا يزال محافظاً على تقاليد وأعراف ومؤسسات وعلاقات. من ضمنها العلاقات العائلية ونظام القرابة والعلاقات الطائفية. وكلها خصائص من الصعب فصلها عن حياة المثقفين وسلوك توجهات النخب اللبنانية الحديثة. فثمة حداثة وتقليدية لا تتعايشان فحسب، بل تتداخلان في المجتمع والدولة، وتتكاملان في البنى والعقليات والمؤسسات والأحزاب والمجموعات.

ولعلّ الظاهرة اللافتة للنظر في لبنان هو أن المجتمع اللبناني «أقوى» من دولته. فهو يقدم مجتمعاً مدنياً ديناميكياً عبر نقاباته وأحزابه وجمعياته وجامعاته الخاصة المتعدّدة، ومجتمعاً أهلياً عبر مؤسسات طوائفه وعائلاته وأعرافه. على أن التمييز بين مصطلح «مدني» ومصطلح «أهلي»، إذا كان صحيحاً من وجهة منهجية، فإنه لا ينطبق كثيراً على أرض الواقع من وجهة عملية، فثمة تداخل وتشابك بين المدني والأهلي، بين الحديث والتقليدي يصعب فصله وتفكيكه.

نخلص من هذه المقدمة للاستنتاج أن المجتمع اللبناني عبر انفتاحه على محيطه العربي وعلى خارجه الدولي والعالمي معاً، وعبر ديناميكيته الداخلية الأهلية والمدنية معاً، كان مهياً لإنشاء مراكز دراسات لبنانية تابعة لطوائف وأحزاب طائفية ومهياً أيضاً لاستقبال مراكز دراسات عربية وأجنبية تعمل على أرضه، أو مؤسسات بحثية لبنانية تعمل بدعم عربي خاص أو حكومي أو بدعم عالمي من مؤسسات مانحة.

والملاحظ أن معظم مراكز الدراسات في لبنان تأسست في سياق الحرب الأهلية وظروفها ما بين عامي 1975 و1990، باستثناء مراكز للدراسات كانت تعمل قبل ذلك، تابعة لجامعات كمركز دراسات العالم العربي الحديث (1971) ومراكز التوثيق لاقتصاد الشرق الأوسط التابعين لجامعة القديس يوسف والمعهد الشرقي للدراسات (الألماني) (1961) الذي يملك مكتبة إسلامية غنية في بيروت ويعتني بشكل أساسي بنشر وتحقيق المخطوطات التاريخية والتراثية. ومراكز دراسات معهد العلوم الاجتماعية التابع للجامعة اللبنانية - الجامعة الوطنية (الحكومية) والذي أنشئ في العام 1961. والمفارقة أن أعمال هذا المركز توقفت مع بداية الحرب الأهلية وما زالت متوقفة بسبب انحسار دور الدولة خلال الحرب، وبسبب غياب الدعم الكافي للجامعة اللبنانية، التي تعاني الآن نقصاً كبيراً في تجهيزاتها المكتبية والعلمية والبحثية، مع العلم أنها تضم العدد الأكبر من

الأكاديميين اللبنانيين والطلاب من ذوي الأصول الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة.

ومن المؤسسات التي بدأت قبل الحرب «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» التي أنشئت في العام 1963، وهي جمعية لبنانية عربية علمية مستقلة وخاصة، ما زالت عاملة وناشطة حتى الآن. وللمؤسسة نشاط دولي وعالمي، تصدر مجلة «الدراسات الفلسطينية» بلغات ثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية. ويذكر أيضاً «مركز الأبحاث» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية 1965 والذي أقفل مع الاجتياح الإسرائيلي.

مع مطلع العام 1975، تأسس مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الإنماء العربي، وفي العام نفسه، تأسس أيضاً «مركز التوثيق والبحوث اللبناني» (C.E.D.E.R.) في إطار «بيت المستقبل» الذي توقفت أعماله لأسباب سياسية.

في العام 1977، تأسس مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر (C.E.R.M.O.C.).

وقد أصدر المركز الأخير دليلاً بعنوان «مراكز الاجتماعيات في لبنان (1975 - 1992)» (*) ويقوم الدليل بمسح 29 مركزاً للدراسات في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، منها ما هو تابع لجامعات، ومنها ما هو تابع لمؤسسات وجمعيات غير حكومية. واعتمد الدليل «معيّاراً أمبيريقياً» كما ورد في مقدمته، إذ لم تغفل أي من المؤسسات التي تعرف نفسها كمراكز دراسات وأبحاث (...) وهي لا تتشابه لا في هيكليتها التنظيمية ولا في طبيعة عملها وإنتاجها. إذ يراوح هذا الإنتاج بين العمل الإحصائي وإعداد البحوث أو النشر، أو إصدار دورية إلى تنظيم ندوة أو مؤتمر.

من خلال دمج الصورتين: الصورة النظرية العامة لإشكالية البحث في العلوم الاجتماعية في البلاد العربية عموماً، والصورة الميدانية (المختصرة جداً)، لحقل مراكز الدراسات التي تعمل في لبنان وطبيعة عملها، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

■ إن وجود عدد كبير من مراكز الدراسات في لبنان، لا يعني أن الباحث اللبناني في العلوم الاجتماعية والإنسانية «بخير»، وأن البحث الاجتماعي والإنساني «تطور» في إطار هذه المراكز أو بتأثير منها. فالباحث غالباً ما هو إلا أستاذ في جامعة من الجامعات الخاصة أو الرسمية ويعتمد في عيشه على عمله في مجال التدريس أولاً.

■ والمركز بدوره، غالباً ما يكون ملتزماً بحقل خاص من البحوث أو بأهداف محددة: سياسية أو إيديولوجية، الأمر الذي يخلق تعارضاً أو إلتباساً بين أهداف الباحث وحقل اهتمامه من جهة، وبين أهداف المركز واهتماماته من جهة أخرى.

■ ونظراً لوطأة الأحداث الكبرى في العالم والمنطقة ونشوب الأزمات الدولية

(*) دليل مراكز الاجتماعيات في لبنان (1975 - 1992)، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر 1995 (C.E.R.M.O.C.).

والإقليمية والحروب الأهلية والداخلية، فإن النظر انصب بشكل أساسي، وهذا أمر طبيعي، على الدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. على أن معظم هذه الدراسات تعتمد في مراجعتها على أمهات المجلات الغربية المتخصصة في الاستراتيجية والعلاقات الدولية، إذ لا يزال الفكر الإستراتيجي الغربي مرجعاً مركزياً للبحوث العربية اعتماداً عليه أو معارضة ونقداً له. وينطبق مثل هذا الوصف على الطريقة التي تمّ من خلالها التعامل مع فكرة «نهاية التاريخ» لفوكوياما أو فكرة «صدام الحضارات» لهانتنغتون.

■ أما في حقل العلوم الاجتماعية والتاريخية من علم نفس واجتماع وتاريخ وانتولوجيا وانتروبولوجيا، فإنه إذا استثنينا الدراسات التاريخية التي شهدت نهوضاً وتراكماً لافتاً في العقدين الأخيرين، فإن الدراسات الانتولوجية والانتروبولوجية والاجتماعية والنفسية، لا تزال تدور في لبنان وفي البلاد العربية عموماً في إطار الترجمات بشكل عام والتعليق عليها، أو في إطار الدراسات ذات الطابع الوصفي التي تندرج في حقل المونوغرافيا والإثنوغرافيا.

■ ولا يزال هذا النوع من الدراسات يعاني نقصاً وضعفاً سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى مراكز الدراسات التي قلما تعيرها أهمية - إذا قارنا نسبتها مع حجم الاهتمام الذي حظيت به دراسات السياسة ودراسات الفكر السياسي اليوم.

■ وإذا دققنا في طبيعة المناهج المتبعة في جامعاتنا والمطبقة في بعض مراكز الدراسات ولدى عدد من الباحثين، وجدنا أنها لا تزال تحمل تأثيرات تقسيم الاختصاصات وفقاً لفواصل عازلة فيما بينها تصل إلى حد «استقلال» كل علم في «قسمه» عن الآخر. وهذا ما نجده على سبيل المثال في هيكليّة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، حيث تستقل أقسام كالتاريخ وعلم الاجتماع والجغرافيا، والفلسفة وعلم النفس عن بعضها البعض، ناهيك عن الاقتصاد والعلوم السياسية في الكليات الأخرى، ولا يسمح للطالب في الدراسات العليا أن يكون بحثه في أطروحة الدكتوراه مثلاً أو رسالة الدبلوم العليا خارج اختصاص الإجازة في قسمه. هذه الفواصل ما بين العلوم الإنسانية، قد تنعكس على تكوين الباحث في كثير من الأحيان قصوراً في المنهج وأحادية في النظر إلى الأمور، حيث أن الظواهر الإنسانية، اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية، وأياً كان طابعها الغالب وأياً كانت زاوية مقاربتها، هي ظواهر مركبة ومتعددة الأبعاد في مضامينها، وممتدة في الزمن من ناحية حركتها كماضٍ وحاضر ومستقبل.

والملاحظ كنتيجة لهذا الواقع التجزيئي ما بين العلوم الإنسانية وحقولها ومناهجها، أن الباحث الذي يعي هذا الواقع ويحاول تجاوزه بالجهد الشخصي لإعادة ربط هذه العلوم في تكوينه وقراءاته والاستفادة من مناهجها المتداخلة (Inter-disciplines) وممارسة تعددية المناهج في طريقة بحثه (Pluridisciplines)، يصطدم بهيكليات تفرض نفسها في الجامعة، والعديد من مراكز الدراسات.

ثالثاً - نموذج الجامعة اللبنانية: حقل التاريخ وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

أ - أزمة الثقافة التاريخية: تخلف المناهج ووطاة الذاكرات التاريخية:

من المعروف أن البحث التاريخي أضحي، في الغرب، ومنذ زمن بعيد جزءاً لا يتجزأ من بحوث علوم الإنسان والمجتمع، لا على مستوى طبيعة المناهج وتداخلها في الإنسانيات فحسب، بل على مستوى أدوات المعرفة الإنسانية ووسائلها التقنية من إحصاء واقتصاد يحتاجهما «التاريخ الكمي»، ومن علم نفس وأنتولوجيا والسنية، يحتاجهما تاريخ الأفكار والعقليات والثقافة، ومن علم اجتماع وسياسة يحتاجهما التاريخ الاجتماعي والسياسي والمؤسسي. بل إن هذه التصنيفات نفسها لم تعد تتناسب مع وحدة المعالجة التاريخية للحياة البشرية في أوجهها المتداخلة والمركبة وما تطرحه من مشكلات ترد الباحث إلى التاريخ العالمي والمقارن. وإذ لا تتسع هذه المعالجة للتوسع في هذا الجانب النظري والمنهجي في البحث التاريخي، فإن نظرة إلى مناهجنا وطرق تدريسنا في أقسام التاريخ تصدم بحالة الانقطاع المريعة بين التعليم والبحث، وبين مراحل الإجازة والدراسات العليا، وبين واقع حالنا، وبين ما أضحت عليه علوم الإنسان والمجتمع والأبحاث الرائدة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين.

إن أول ما يصدرك في هذا الواقع الذي يقف ضد الانفتاح العلمي الذي يتطلبه البحث في التاريخ، أو في أي علم من علوم الإنسان، هو تلك السدود القائمة بين الأقسام وموادها وأنظمة معارفها؛ ويتوهم البعض - وفقاً لنصوص قانونية يرجعون إليها - أن تجانس الاختصاص في الإجازة هو شرط من شروط العلمية. وغالباً ما يستخدم هذا الشرط اعتباطاً وتسعفاً في المعادلات، وفي القبول والإقصاء (بالنسبة للمرشحين للدراسات العليا من أقسام أخرى أو جامعات أخرى). فمقررات في الفلسفة أو علم الاجتماع أو علم النفس أو الفلسفة لا تحتسب في معيارية «علم التاريخ». وعندما نتساءل عن السبب يجيبك أصحاب القرار بأهمية «الاختصاص» والحرص على تلافي الثغرات فيه. وعندما تتأمل ملياً في ثقافة أصحاب القرار واختصاصهم، لا نجد سبباً مقنعاً إلا استمرار ذاكرة «طوائف الحرف» المتماثلة في زمن الحاضر مع اختصاصات الأقسام. وبالمقابل فإن «مقررات» التاريخ لا تحتسب في معيارية أقسام أخرى. بل ويذهب قانون الاختصاص أو سر المهنة إلى تطلب التجانس اختصاص الإجازة.

فإذا أضيف إلى تخلف مناهج التدريس، التقهقر الذي شهدته الجامعة اللبنانية، بسبب ظروف الحرب وتفريغها وفقاً لحاجات سياسية وفئوية وطوائفية ومناطقية (غير علمية بالضرورة)، فإن وضعيات خريجي أقسام الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية الذين تكاثروا بالمثل بل بالآلاف، ومن بينهم خريجو أقسام التاريخ، بدأت تطرح مشكلات يستشعر بها «المسؤولون، عبئاً اجتماعياً ثقيلاً، ويعبرون عنها بمواقف

وتصريحات «تزدري» اختصاصات الآداب والتاريخ والعلوم الاجتماعية لصالح خطة تربوية تولي الأهمية للاختصاصات المهنية والتقنية.

والواقع أن هذا الانطباع، إذا صحَّ على مستوى تفاقم أعداد الخريجين التي يصعب أو يستحيل استيعابها - وإذا صحَّ أيضاً على مستوى انحدار الثقافة التاريخية كجزء من تقهقر عام وضعفها، وعدم تلاؤمها مع تطور المعرفة الإنسانية العالمية وبالمعيار الذي يعني ما آلت إليه هذه الأخيرة من تنوع وتعدد وانفتاح وعمق في أواخر القرن العشرين، فإن هذا الانطباع يجب ألا يؤدي إلى التقليل من قيمة الدراسات الإنسانية والتاريخية من ناحية مبدئية ووظيفية كما توحى بذلك تصريحات العديد من المسؤولين؛ فالمشكلة تبقى كامنة ليس في حجم الأعداد وفي ضعف الثقافة التاريخية السائدة بحد ذاتها، بل بشكل أساسي في طبيعة مناهج التاريخ التي تدرس، وفي طبيعة الوظيفة (المتوخاة) التي تؤديها الثقافة التاريخية المتكونة في جامعة هي صورة المجتمع السياسي اللبناني وذاكرته التاريخية وواقع العمل السياسي فيه. بل إن المشكلة تزداد تفاقمًا مع ما نلاحظه مع نشأة الفروع، أن الثقافة التاريخية المتكونة داخل الأطر الجامعية، أخذت تخضع أكثر فأكثر لمنطق الذاكرات التاريخية الجماعية ولا سيما بعد أن تتطابق تعدد أقسام التاريخ مع تعددية مناطق لبنان وطوائفه. من هنا، تبرز مهمة تعديل المناهج في العلوم الإنسانية، ومنها التاريخ، تعديلًا يتجاوز هذا الضعف باتجاه الإعداد لدور الباحث والناقد في علوم الإنسان والتاريخ.

ومع انحباس الذاكرات التاريخية الجماعية في مشاريع لبنانية صغيرة، يصعب أن تنشأ ثقافة تاريخية تهيي لمهنة مؤرخ أو باحث في التاريخ من الجامعة أو من خارجها؟

فمن المعروف أن مثل هذه الثقافة لا تحققها إلا أدوات البحث الحر والمدعوم (من دون قيد أو شرط) والقراءة والإطلاع والإنتاج وقبول الاختلاف وفهمه على مستوى تعدد التواريخ والذاكرات برحابة صدر وموقف علمي شجاع.

ثم إن الجهد المعرفي أخذ يعتمد أكثر فأكثر على تقنيات معلوماتية ومكتبية حديثة لا توفرها الجامعة اللبنانية - لسوء الحظ ولا الجامعات الخاصة التي تتعدد تعدد طوائف لبنان، كما أنه أخذ يعتمد أكثر فأكثر على مناهج دراسية نقدية ومقارنة لا تقدمها طرق التدريس ومنابره إلا بصورة جزئية وشخصية (وفقاً لأهلية الأستاذ واستعداد الطالب).

إنها، إذن، مهمة إصلاح المناهج والمؤسسات (مؤسسات الدولة والمجتمع: المدرسة والجامعة والمكتبة ومركز البحث...) في مرحلة تتسارع فيها الأحداث والمعارف والمتطلبات والحاجات تسارعاً هائلاً، في حين تقبع الثقافة التاريخية في لبنان في حوض ذاكرات تنقلص حدودها في الزمان والمكان أكثر فأكثر.

ب - من أجل دور للجامعة وللبحث التاريخي والاجتماعي [مركز وطني للبحوث الإنسانية وتعديل المناهج]:

إن حالة التبعثر، بل التشظي في الحالة الثقافية والتي تستمر بفعل شظايا الحرب وذاكرتها، ينبغي أن يواجهها كحل و«علاج» حالة توحيد تقوم على بناء مؤسسات جديدة مركزية وموحدة تقوم بدورها بتجميع الحالات المنتجة والكفوءة في الفروع والأقسام وجذب الاتجاهات الأيديولوجية والثقافية المتعددة والمتنافرة وتأطيرها في حقل عمل بحثي ومعرفي. وأقصد بالمؤسسات المركزية والموحدة، مؤسسات بحثية وتوثيقية كبرى تكون محوراً علمياً ناشطاً ووسطاً علمياً جاذباً للكليات وفروعها وأقسامها وأساتذتها المنتجين، لا في الجامعة اللبنانية فحسب، بل للجامعات الخاصة أيضاً.

ولا أحسب أنني ابتعدت عن الموضوع المطروح عبر مثل هذا الاقتراح. فالبحث العلمي ومن ضمنه البحث التاريخي المنفتح والمتداخل مع بحوث العلوم الإنسانية الأخرى هو الذي يمكن من التلاقي الثقافي للفروع والأقسام والاتجاهات. وهو الذي يمكن من اختبار الدعوات اللبنانية المختلفة وتواصلها بين «تعددية ثقافية» أو «وحدة ثقافية». فلنكن لا نوظف الأولى تجزئة كما تتهم، ولكي لا نوظف الثانية دمجاً قسرياً وأحادية كما تتهم أيضاً فإن مجال اختبار هذه الدعوات وتفاعلها وطنياً ليس فروعاً، لكل منها مركز بحث وخطاب تصليح، ونظام رموز وميثولوجيا وشعارات وإدعاءات حول علو المستوى أو انخفاضه. كما أنه ليس دمجاً كميّاً وبشرياً للفروع و«الخطابات والمباني» إن «مركزاً وطنياً للبحوث» مؤهلاً لناحية المبنى، والكوادر والإدارة والتجهيزات المعلوماتية والتوثيقية الحديثة، والإشراف العلمي الكفوء، يحشد فيه باحثو الفروع والأقسام في فرق عمل أو في مشاريع بحثية فردية، يخضع فيه المدرسون الجامعيون لدورات في البحث، وتقام فيه أيضاً نشاطات علمية (محاضرات، ندوات، مؤتمرات علمية وطنية وعربية، وعالمية...) يمكن أن يؤدي دور توحيد وتنسيق للنشاط الجامعي، كوسط علمي محوري وجاذب، لا لفروع التدريس في الجامعة اللبنانية فحسب، بل أيضاً للجامعات والمؤسسات الأهلية والخاصة في لبنان. ألا يستحق مشروع كهذا اهتماماً مساوياً وموازياً للاهتمام الحكومي الحالي ببناء «قصر للمؤتمرات» و«مدينة رياضية»، حتى لا نقول اهتماماً أكبر وأكثر إلحاحاً وأولوية، وهذا هو رأينا على كل حال.

على أن مؤسسة بحثية من هذا الوزن، يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع بناء مكتبة وطنية مركزية كبرى حديثة التجهيز وشاملة كل المصادر والمراجع الدورية العالمية. ولعل إعادة تأهيل دار الكتب الوطنية، ومؤسسة المحفوظات الوطنية المنسيتين، يكونان نواة أولية لذلك المشروع الكبير بتنسيق إداري وعلمي مع الجامعة اللبنانية.

أما على مستوى تعديل المناهج ومقرراتها، فإن ثمة ورشة عمل تقوم اليوم في أقسام وكليات الجامعة، بهدف تعديل المناهج تعديلاً يتلاءم - مبدئياً مع مستجدات الوضع وتطور مناهج المعرفة الإنسانية وطرائقها. على أن خطة مركزية عامة تحدد الأهداف التربوية البعيدة الوسيطة في علاقتها بتحولات التاريخ المتسارعة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وبطبيعة الأدوار المنوطة بالدولة والمجتمع، بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، بالمؤسسات التعليمية والأكاديمية، الحكومية أو الخاصة، لا تزال نفتقدها.

ولا نقصد بالخطة المركزية خطة تفصيلية تُفرض من فوق، وإنما توجهات عامة وخطوط عامة، تكون نتاجاً لنقاشات واسعة وتداول في الأفكار في قطاعات منتجة وفاعلة في المجال الاقتصادي وسوق العمل، ومجال السكن والديموغرافيا والبيئة والصحة، كما في قطاعات منتجة للثقافة والفكر ومجالات الإبداع الفني والأدبي. مثل هذه الخطة، نفتقدها على ما أرجح في ورش العمل القائمة من أجل تعديل المقررات في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية اليوم.

على أن بعض التوجهات العامة كانت قد أخذتها لجنة تعديل مناهج التاريخ بالاعتبار في مشروع اقتراحها لمقررات مرحلتي الإجازة والدراسات العليا. ويمكن تلخيص هذه التوجهات بالتالي:

- التشديد على التداخل والتكامل ما بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي حقل تعليم التاريخ وفي حقل البحث التاريخي، حيث تقترب من مفهوم «العلوم التاريخية» وفقاً للمصطلح الذي يستخدمه (Piaget) في ابستمولوجيا علوم الإنسان للتدليل على العلوم الإنسانية الواقعة - كحقل دراسة - في الزمن التاريخي.

- التشديد في الوقت على الاختصاص المعمق من خلال المضمون ومن خلال التركيز أيضاً على طرائق البحث وتقنياته في علم التاريخ وحقله ومراحل: الأرشفة والتوثيق ونقل المصادر وتعلم اللغات القديمة أو الحية (وفقاً للاختصاص) واستخدام التقنيات الببليوغرافية المعلوماتية الحديثة...

- فتح الأقسام والاختصاصات الإنسانية على بعضها، يتسنى استخدام المشترك فيها في البحوث التاريخية وغير التاريخية.

- إدراج حلقة دراسية، في مقررات كل عام جامعي تكون بمثابة تمارين تعد فيها أوراق بحثية تناقش في حلقة (Seminaire).

- إدراج حقول جديدة من التاريخ الاجتماعي والثقافي والجيو - سياسي لمقاربة موضوعات تاريخ الأفكار والذهنيات والمصالح والجماعات والامكنة والمواقع في إطار الخاص والعام، وفي إطار المحلي والعالمي.

خلاصة القول: إن حقولاً جديدة في البحث التاريخي كانت لا تزال تنبؤ لها وتفتح طرقاتاً لها مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية، عندما نفتح هذه الأخيرة على حقل

التاريخ. ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن مدرسة التاريخ الجديد (الفرنسية)، عندما انطلقت من الحقول التي عالجتها مجلة الحوليات *Les Annales* بدءاً من الثلاثينات، نشأت عبر عملية الاستدخال لهماوم معرفية وبحثية لخصها عنوان المجلة المثلث: مجتمع، حضارة، اقتصاد، كما نشأت عبر عملية التنافس والتجاذب بين دوركهيم بشده التاريخ إلى حقل الاجتماع، وبين مارك بلوخ مؤسس الحوليات بشده علم الاجتماع إلى التاريخ. وما ظهور مؤرخ كبير كبروديل Braudel فيما بعد إلاّ النتاج الإبداعي والخلّاق لمثل ذاك التجاذب. حيث يمكن اعتبار بروديل مؤرخاً من الطراز الأول، واقتصادياً من الطراز الأول، وعالم اجتماع للثقافة والانتولوجيا من طراز رفيع، وكذلك هو في حقل الجغرافية - التاريخية.

هذا، وجدير بالذكر أن عدداً من الباحثين في لبنان والبلاد العربية، بدأوا منذ عقدين يطرقون حقولاً جديدة في البحث ويدخلونها من باب التاريخ للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحولات الافكار والعقليات، على أن الطريق طويل وصعب.

ولا شك في أن الجامعة اللبنانية - وبما هي طاقة كامنة، على الرغم مما يشوبها من أعراض، هي إحدى أهم وأبرز المؤسسات الأكاديمية، وبإمكانها لو دعت، وجرى فيها إصلاح بنيوي أن تكون مركز إشعاع البحوث والدراسات للدولة والمجتمع، حيث يمكن أن تلعب دور الجسر بين مجتمع مدني يتكوّن بفاعلية العمل الديموقراطي ومؤسساته وبين الدولة الديموقراطية الحديثة، ساعتئذ سيكون للتاريخ ولشتى العلوم الإنسانية والاجتماعية دور في ورشة المستقبل، هذا إذا عرف «القيّمون» أن ثمة باحثين موجودون في الجامعة اللبنانية وأن ثمة طاقات وإمكانات كامنة تحتاج إلى تحقيق شروط ظهورها وإنتاجها..